



جمهورية العراق

مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

Republic of Iraq
AML / CFT Office



لماذا نكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب



+964 7809291412

بغداد - الجادria

info@aml.iq

www.aml.iq

مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يُعد المكتب الجهة الرئيسية في جمهورية العراق المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يعمل المكتب على تلقي البلاغات من الجهات ذات العلاقة ضمن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق وأفراد المجتمع كافة، وذلك لحماية النظام المالي والمصرفي من الأنشطة غير المشروعة وتعزيز الأنظمة الوقائية والرقابية على الصعدين المحلي والدولي والعمل على تطبيق المعايير الدولية، وقد تم إتخاذ خطوات مهمة خلال السنوات الماضية لوضع الإطار القانوني وتحديد المسارات المؤسسية لتطبيق الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تسهم في مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية. وعليه ففي حالات الاشتباه عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتوجب على الجميع إبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بذلك.



لديك ثلاثة مسؤوليات رئيسية وهي:-
لا تساعد غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أنت مسؤول ولديك دور في منع غسل الأموال وممولي الإرهاب من استخدام المؤسسات لخفاء مصادر الأموال غير المشروعة. وبذلك يمكنك حماية نفسك ومؤسسوك من مساعدة المجرمين دون قصد.

من المعروف أن لا أحد يساعد المجرمين عمداً على الاحتفاظ أو التحكم أو تحويل أو نقل أو تمويه أو إخفاء الأموال الناتجة عن الجرائم، ولديك واجب بالإبلاغ إذا كنت تشك أن هناك معاملة قد تكون مرتبطة بتلك الجريمة.

إبلاغ عن المعرفة أو الأموال

منظومة فاعلة لمكافحة الجرائم المالية بشكل عام المتمثلة بـ(الاحتيال، الفساد، الرشى، التهريب، التهرب الضريبي، الابتزاز، الخطف والسرقة) والتي ضمنها الجرائم ذات الصلة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب كافة، وحماية النظام المالي في جمهورية العراق من الأنشطة غير القانونية.

إذا كان لديك قلق بشأن الاشتباه يجب عليك الاتصال بمسؤول الإبلاغ الذي سيقرر ما إذا كان رفع التقرير هو أمر ضروري، لا تثير هذه المسألة مع أي من المشتبه فيهم لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى جريمة.



رؤيتنا

بناء وتطبيق نظام رقابي فعال يضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استناداً إلى القوانين المحلية النافذة وامتثالاً للمتطلبات الدولية والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الجرائم المالية ذات الصلة بما يضمن درء مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن النظام المالي والمجتمع، من خلال التنسيق والتعاون مع منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً على تسهيل تبادل المعلومات والتنسيق مع الجهات المختصة ذات الصلة المحلية والدولية.

رسالتنا

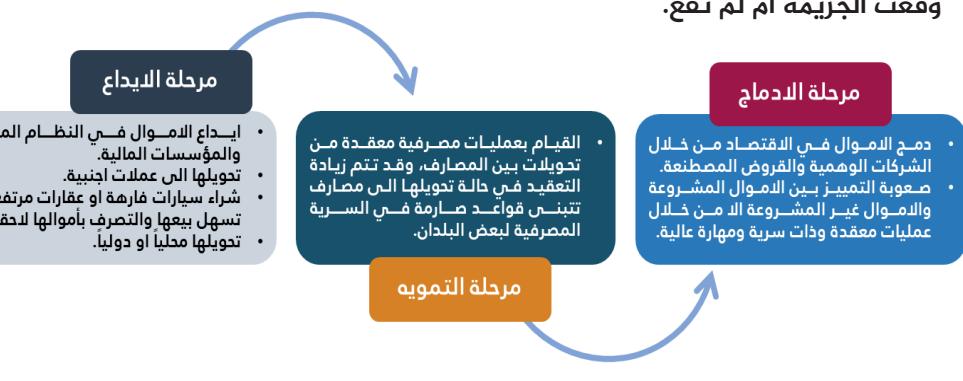
تطوير وتفعيل التشريعات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تعزيز آليات تبادل المعلومات بين المكتب والجهات المعنية والحفاظ على سرية تلك المعلومات. وضع وتوثيق إجراءات التنفيذية الالزامية للتنسيق مع الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

الاستراتيجية

ما هو غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

غسل الأموال: هي عملية تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعية بادخالها في المجالات الاقتصادية والتجارية، إذ أن الجرائم مثل على ذلك لا الحصر (السرقة، الاحتيال، الرشى، الاتجار بالبشر .. الخ)، تدر عوائد في غاية الضخامة ويتم تغيير صفتها غير المشروعية بادخالها إلى مجالات في العقارات، شراء الأسهم، شراء السيارات، الشيكات، شراء الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة، التأمين، استخدام شركات وهمية، البورصة... الخ) فتصبح أموالاً مشروعة، وهناك ثلاثة مراحل لعمليات غسل الأموال وهي (الإيداع، التمويه والإندماج).

تمويل الإرهاب: هو كل فعل يرتكبه أي شخص بإرادته بتوفير الأموال أو جمعها أو الشروع في ذلك، من مصدر أموال شرعي أو غير شرعي، بقصد استخدامها في تنفيذ عمل إرهابي، سواء وقعت الجريمة أم لم تقع.



لماذا نكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب

غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو الخطر الذي يؤثر على سلامة المجتمع والجهات ذات العلاقة، ويمكن لل مجرمين من خلال تلك الجرائم الحصول على مبالغ طائلة من المال، فإذا لم نقم بإيقافهم، ستستمر أنشطتهم الإجرامية في النمو. في حال كنت غير مهتم أو غير مدرك لما يقوم به غسلو الأموال وممولو الإرهاب، فمن الممكن أن تصبح عن غير قصد طرفاً فيهما.

الآثار المترتبة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تنتج عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب مخاطر عددة تؤدي إلى التأثير على الوضع المحلي والخارجي للمجتمع، ومن آثاره، الآتي:

الآثار الاقتصادية

- إضعاف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة.
- التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.
- إضعاف استقرار سوق الصرف الأجنبي.
- وجود خلل في توزيع الموارد والثروة داخل الاقتصاد.
- توجيه الموارد نحو الاستثمارات غير المجدية على حساب الاستثمارات المجدية التي تسهم في التنمية.
- تهديد الاستقرار المالي والمصرفي.

الآثار السياسية

- انتشار الفساد السياسي والإداري واستغلال النفوذ.
- إضرار بسمعة الدولة، ولاسيما لدى المؤسسات المالية الدولية.
- استغلال الأموال المغسلة في تمويل الإرهاب.

الآثار الاجتماعية

- وجود تفاوت بين الطبقات الاجتماعية.
- انتشار الفساد الوظيفي والرشى وشراء الذمم.
- عدم خلق فرص عمل حقيقة مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وتدني الأجور للأيدي العاملة وتدني مستوى المعيشة.

التدابير الوقائية الواجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة

- التعرف على هوية العميل.
- التحقق من الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل.
- التعرف على هوية المستفيد الحقيقي.
- فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها.
- فهم هيكل الملكية والسيطرة على العميل الذي يعد شخصاً اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً.
- إبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن أي حالة اشتباه تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو جرائم أصلية.



النهج القائم على المخاطر

- ينبغي أن تكون المؤسسات مطالبة باتخاذ خطوات ملائمة لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وتقيمها وفهمها والمتمثلة بـ(مخاطر العملاء، الدول أو المناطق الجغرافية، المنتجات والخدمات والعمليات وقنوات تقديم الخدمات)، وتتضمن الآتي:
- توثيق عمليات تقييم المخاطر.
 - الأخذ بالحسبان عوامل المخاطر ذات العلاقة كافة قبل تحديد مستوى المخاطر الإجمالي والمستوى الملائم لإجراءات خفض المخاطر التي سيتم تطبيقها.
 - تحديث عمليات التقييم أولاً.
 - أن يكون لديها آليات ملائمة لإيصال معلومات تقييم المخاطر إلى السلطات المختصة.

